جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
الشريعة الإسلامية
الدراسات العليا

الاختياراتُ الفقهيَّة للإمام القاضي حسين (ت٤٦٢هـ)

(دراسة مقارنة)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

عبدالكريم شيخ عبود باشراحيل

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين عبدالغني سمرة

أستاذ الشـريعة الإسلامية

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]

إهداء

إلى الوالدين الحبيبين الكريمين اللَّذين ربياني صغيرًا ورعياني كبيرًا، ورسَّخا فيَّ الآداب والفضائل، عرفانًا بالجميل ومن أجل عطائكم الجزيل.

إلى مشايخي وأساتذتي الأفاضل العظام، والذين بذلوا نفائس أوقاتهم لتعليمي وتوجيهي.

إلى زوجتي وأولادي الَّذين تحمَّلوا فترات انقطاعي الحسيَّة والفكريَّة عنهم، فصبروا جميعًا عليَّ حتَّى أثمر هذا الجهد.

إلى الأصحاب والأصدقاء الكرام وأحبابي في الله الذين غمروني بالسؤال عن هذا الجهد والتشجيع والدعاء في كل مراحله حتَّى اكتمل وظهر.

أهدي إليهم جميعًا هذا العمل وأسأل الله الكريم أنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن يكتب له القبول، وأنْ يجزيهم عني خير الجزاء، ويسلك بنا جميعًا مسالك الأتقياء الحنفاء في الدنيا والأخرى.

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى وأثني عليه وأشكره على ما أولى عليَّ من النعم ظاهرة وباطنة، وعلى ما هداني لاختيار هذا الموضوع وأعانني عليه وفيه حتى تم وظهر، فله الحمد ملء السموات والأرض، وعدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

ومن نعم الله وإفضاله عليَّ أن سخّر للإشراف عليَّ في هذا البحث المتواضع عَلَمَان من أعمدة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وهما: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم الشريف رحمه الله وأسكنه جنته ورضوانه، والأستاذ الدكتور حسين عبدالغني سمرة، حفظه الله ورعاه وأمده بموفور الصحة والعافية.

فقد حظيت منهما بالرعاية الكريمة، والتشجيع الدائم على المثابرة والبحث، والنصح والتوجيه بأسلوب نبوي كريم لا يَشْعُر مقابله منهما بالنقص، وهذا من كرم الطبع ونفاسة الأصل وتواضع النفس فيهما، فلمَّا لم أجد عندي ما يكافئ إحسانهما وفضلهما، توجهت إلى الله العلي القدير صاحب النّعم، أن يجزيهما عني وعن طلبة العلم الشريف خير الجزاء بما هو أهله من الكرم في الدنيا والآخرة، وجميع أساتذتي الكرام.

كما أتوجه بالشكر إلى القائمين بكلية دار العلوم على قبولهم إيَّاي في هذا الصرح العلمي المبارك، وبالخصوص أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف سليمان، والأستاذ الدكتور/ حلمي عبد الرؤوف، على تفضلهم وقبولهم مناقشة البحث وتوجيه الباحث لما فيه صلاح علمه وعمله.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الكريم المنَّان، خلق الإنسان وعلَّمه البيان، وهدىٰ من شاء إلىٰ سلوك طريق الجنَّة فأعظم عليه بذلك المنَّة ونفع به الأمَّة.

والصَّلاة والسَّلام علىٰ القائل: «**من سلك طريقًا يلتمس به علمًا سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنَّة**»[1]؛ سيدنا ونبينا محمَّد بن عبدالله إمام المهتدين، وقائد الغُرِّ المحجَّلين، المبعوث رحمة للعالمين، وآله الميامين وصحبه الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

ورحمةُ الله علىٰ العلماء العاملين الصَّادقين المخلصين من سَلَف هذه الأمة وخلفها الذين جادوا بأنفاسهم وبذلوا أوقاتهم لخدمة الدين ومعالم سيد المرسلين، حتَّىٰ أصبح المسلك بعدهم سهلًا مُعبَّدًا مذلَّلًا لكلِّ من أراد سلوك منهاج ربِّ العالمين، فجزاهم الله عن أُمَّة محمَّد أفضل ما جزىٰ الدعاة النَّاصحين والرعاة المصلحين.

وبعد: فإنَّ من هؤلاء الأعلام والأئمَّة الكرام، الإمام القاضي الحسين بن محمَّد بن أحمد المروذي، ولا يخفىٰ علىٰ أيِّ مشتغلٍ بالعلم ما لهذا الإمام من مكانةٍ علميَّةٍ مرموقة تبوَّأها بتوفيق الله له وبجدِّه واجتهاده، وسعة أفقه واطِّلاعه، وإلمامه بكثيرٍ من فنون العلم والمعرفة حتَّىٰ أصبح علمًا يُقصد ومَوْئلًا به يُسترشد، وبلده به في وقته تبلغ المجد والسؤدد، والمتتبع لكلام العلماء في النقل عنه بذلك الشَّأن يتضح له الأمر ويتأكَّد، ولقد أثبتت كتب التراجم أنَّ هذا الإمام بلغ السَّبق في العلم والمعرفة حتَّىٰ أصبح ﷺ تاريخًا لبلده.

ولقد تَكَاثَر النقل عن هذا الإمام من فقهاء الشَّافعيَّة في كتبهم، كالنَّووي والسُّبكي وغيرهم ممن جاء بعده، ولم يقتصر النَّقل عنه علىٰ الشَّافعيَّة فقط، بل تجاوز ذلك غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرىٰ، كما كان رأيه معتدًّا ومحتفًا به لديهم عند تناولهم لأيِّ مسألة فقهيَّة أو غيرها من المسائل الشَّرعيَّة.

---

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب فضل الاجتماع علىٰ تلاوة القرآن، حديث: ٢٦٩٩)

ولا يخفى ما لهذا الأمر -وهو النقل عنه من داخل المذهب الشَّافعي وخارجه- من دلالات تُبرِز مكانة هذا الإمام العلميَّة.

١- أهمية الدراسة:

ولما كان القاضي حسين ﵀ بهذه المثابة والمنزلة عند علماء الشَّافعيَّة وغيرهم، وكانت آراؤه المنقولة عنه في كتبهم لها أهميتها، وتُعدُّ من أهم موارد الفقهاء الشَّافعيَّة؛ رأيت أنْ أُخصص دراستي في مرحلة الماجستير في اختيارات القاضي حسين ﵀ التي خالفت ما استقر عليه المعتمد في المذهب عند علماء الشَّافعيَّة المتأخِّرين.

وتظهر أهميَّة تلك الدراسة من عدة وجوه:

١- أنَّ هذه الدراسة مرتبطة بفقه الأحكام الشَّرعيَّة، والذي به تنتظم حياة أفراد الأمَّة وتسير علاقاتهم مع بعضهم البعض على أحسن الأوضاع، ولقد جاءت الشَّريعة داعية ومرغِّبة لذلك.

٢- أنَّ هذا الموضوع يحمل في طيَّاته شخصيَّة علميَّة فقهيَّة فذَّة، لها مكانتها العلميَّة العالية في الفقه الإسلامي والمذهب الشَّافعي ويفسح المجال للباحث على التعرُّف عليها أكثر عن قرب.

٣- دراسة هذه الاختيارات إبراز لمكانة تلك الشَّخصيَّة وجهودها العظيمة في واقع أمتنا العظيمة، والاستفادة من آرائه وعلومه ومصنَّفاته، وخصوصًا أنَّه اشتهر بين العلماء بالتحقيق والتدقيق.

٢- أسباب اختيار الموضوع:

وإضافة لما ذكرته في أهمية هذا الموضوع فقد وقع اختياري لدراسة هذا الجانب من الاختيارات لأسباب أخرى وهي:

١- أنَّ هذه الدراسة تُعدُّ خدمة للمذاهب الفقهيَّة المعتبرة وإظهارًا لآراء أصحابها، وخصوصًا المذهب الشَّافعي، والذي أكثر أصحابه من النقل عن هذا الإمام.

٢- أنَّ في بحث هذا الموضوع فائدة جُلّى وحصيلة عمليَّة عظمى للباحث والقارئ المهتم بالتحقيق الفقهي الدَّقيق.

٣- أنَّ في بحث هذا الموضوع إثراءًا للدراسات الفقهيَّة المعاصرة، وتعويدًا على المنهج الموضوعي في الدراسة والتحقيق.

٤- تؤدِّي مثل هذه الدراسات إلى توسيع مدارك الباحث واطِّلاعه على مسائل الخلاف، وتنوّع آراء أهل العلم فيها الناتج عن فهم النصوص الشَّرعيَّة، فيدرك به سعة الشَّريعة ورحمة الله بالأمة في ذلك.

٥- كون الموضوع يبحث في موضوعات معيَّنة محدَّدة، مما يجعل الدراسة أكثر تعمُّقًا وأظهر فائدة واستنتاجًا.

٣- أهداف الدراسة:

١- محاولة لتصنيف وحصر مسائل وآراء هذا الإمام وغيره من أهل العلم، حتَّى يسهل الرجوع والاطِّلاع عليها عند الحاجة.

٢- حصول المَلَكة الفقهيَّة في هذا المجال بسبب التتبُّع المستمر لأقوال أهل العلم والاختصاص فيه، حيث يقوم طالب العلم بالبحث والتنقيب في المراجع الأصيلة والرافدة المتعلِّقة بذلك، وهو مما يعود بالفائدة العلميَّة عليه في تنمية معارفه وتوسيع آفاقه الفكرية وصقل تجربته.

لكلِّ ما سبق عزمت على دراسة هذه الاختيارات الفقهيَّة للإمام القاضي حسين، على نحوٍ أُبيِّن المراد منها، ومدى موافقتها للمعتَمد في المذهب الشَّافعي، مع بيانٍ للخلاف المذهبي والخلاف بين المذاهب الأربعة في هذه المسائل.

٤- إشكالية البحث:

وهنا يعرض تساؤل؛ وهو أنه مع ما سبق ذكره من مكانة القاضي حسين عند فقهاء الشافعية وغيرهم، ومع تكاثر النقل لآرائه وفتاويه داخل المذهب وخارجه، فهل يمكن القول بأن جميع آراء وفتاوى القاضي حسين ﵀ معتمدة ومعمول بها عند فقهاء الشافعية؟ أم أن هناك آراء للقاضي حسين ﵀ خالفها فقهاء الشافعية وأفتوا بغيرها؟

وبتتبع فتاوى وآراء القاضي حسين ﵀ في المسائل المختلفة، وبالنظر لما استقر عليه المعتمد في المذهب الشافعي، نجد أن هناك مسائل خالف فيها اختيار القاضي حسين ما

اعتمده علماء الشافعية، وصارت الفتوىٰ فيها علىٰ خلاف ما ذهب إليه.

وعليه فإننا نستطيع أن نجزم بأنه ومع ما للقاضي حسين ﵀ من مكانة لدىٰ فقهاء الشافعية وغيرهم إلا أنه هناك اختيارات للقاضي حسين ﵀ خالفت ما استقر عليه المعتمد في المذهب عند علماء الشَّافعيَّة المتأخِّرين وهذه الدراسة ستلقي الضوء علىٰ هذه الاختيارات.

٥- الدراسات السابقة:

وبعد الاستعانة بالله عز وجل واستخارته لتقديم هذا الموضوع لدراسته، تجوَّل فكري ونظري فيما سبق من دراسة حول هذا الموضوع، فقمت بالاطِّلاع علىٰ فهارس الرسائل العلمية ببعض الجامعات، وكذلك القوائم الإلكترونيَّة، فلم أقف حسب علمي القاصر وجهد المقل علىٰ دراسة تتناول اختيارات الإمام القاضي حسين «الحسين بن محمَّد بن أحمد المروذيّ» الفقهيَّة، ولا غيرها من الدراسات التي تتعلَّق بهذا الإمام في أي جانب آخر، إلَّا ما كان من تحقيق لفتاوىٰ القاضي نفسه، وقد قامت دار الفتح بطباعتها، وأصلها رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة أمل عبدالقادر خطاب بقسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية. وهو ما شدَّ من عزمي وأكَّد رغبتي علىٰ المضيِّ في دراسة هذه الاختيارات لهذا الإمام، فتوكَّلت عليه في إتمام هذا الأمر. وأسأله سبحانه القبول لهذا العمل وأنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

٦- منهج دراسة الاختيارات الفقهيَّة عند القاضي حسين:

وأمَّا عن منهج دراستي لهذه الاختيارات، فبعد الاطِّلاع علىٰ الدراسات السَّابقة توكَّلت علىٰ الله مستعينًا به راجيًا توفيقه في إتمام هذه الدراسة فتطلَّب الأمر:

١- أن أسلك في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يتتبع الآراء والاختيارات التي جاء فيها رأي الإمام القاضي حسين علىٰ غير ما استقر عليه المعتمد في المذهب الشَّافعي.

٢- وعند القيام بهذا الأمر سيكون المنهج الاستنباطي والاستدلالي أيضًا ملازمًا للبحث، حيث سيكون الاعتماد علىٰ هذه المخالفة للمعتمد في المذهب علىٰ ما حرَّره

واعتمده الشَّيخان؛ وهما الإمام الرَّافعي والنَّووي رحمهما الله، وهو ما درج عليه اصطلاح متأخري الشَّافعيَّة في كتبهم، كالإمام جلال الدين المحلِّي، والإمام ابن حجر الهيتمي المكِّي، والإمام شمس الدين الرَّملي، والإمام الخطيب الشربيني، على "شرح المنهاج"، فلهذه الكتب ميزة في تحرير مسائل المذهب.

٣- جمع هذه الاختيارات لهذا الإمام بالرجوع إلى أماكنها ومظانِّها، فتمثَّل جليًّا أمامي كتاباه جليلا القدر: "التعليقة الصغرى"، و"الفتاوى"، فجعلتهما مادة البحث قدر المستطاع.

٤- إضافة إلى ذلك الرجوع في تتبع تلك الاختيارات إلى غيرهما من كتب الشَّافعيَّة والتي وُجد النقل فيها بكثرة عن القاضي حسين خصوصًا كتاب "روضة الطالبين"، و"المجموع" للإمام النَّووي، و"منهج الطلاب" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وغيرهما.

٥- أُقدم البحث بمعنى الاختيارات وما يدور حول ذلك من كلام أهل العلم، وحياة الإمام القاضي حسين، وجمع وتلخيص ذلك في مباحث وصياغتها وعرضها بمساقات مناسبة ومسلسلة.

٦- وبعد هذا الجمع بهذه الصُّورة أُقسِّم البحث لثلاثة فصول فقهية متمثلة في العبادات، والمعاملات، وأحكام الأسرة ، ثم فصل رابع للمتفرقات، واجعل تحت كل فصل ما يخصه من المباحث، وأقدم للمبحث بتعريف بسيط.

٧- وأُفرد كل مسألة واختيار بعد ذلك على حدة وأجمع كل ما يخصها ويتعلق بها وأُمهِّد لذلك موضِّحًا ومحرِّرًا محل النزاع، حتَّى لا تكون المسألة مجتزأة عن سياقها فلا يتضح المراد منها.

٨- ومع استنباط هذه الاختيارات للقاضي حسين سأستخدم المنهج المقارن، حيث أقابل المسألة على المذاهب الأربعة: الحنفي، والمالكي، والشَّافعي، والحنبلي، إنْ وجد لهم كلامٌ أو قولٌ في المسألة، مع ذكر أدلَّة كل قول، مرتِّبًا للأقوال ترتيبًا زمنيًا الأول فالأول؛ وذلك لإثراء هذا الجانب وللوقوف على اتجاهات هذه المدارس الفقهيَّة.

٩- إذا كان للقاضي حسين رأيٌ في المسألة ولم يذكر لها دليلًا فإنِّي أجتهد في استخراج دليله وأحاول تلمسه في طيِّ كلامه وسياقه للمسألة.

١٠- وهذه المقابلة سأعتمد فيها على المصادر الأصيلة الموثَّقة متحرِّيًا الدِّقة فيما أنقل، مركِّزًا على موضوع البحث متجنِّبًا الاستطراد، حريصًا على الوضوح والبيان اللَّازم لكل ما يتم تقريره، وأعتمد فيما أُثبته على الدَّليل.

١١- أذكُر الدَّليل المقرَّر عند الفقهاء والمنصوص عليه عندهم، سواء كان آية قرآنية، أو حديثًا نبويًّا شريفًا، ثمَّ أعقبه بوجه الدلالة، فإنْ لم يوجد أو ينص عليه في كتبهم، فإني أُحاول إظهاره وبيانه من خلال سياق المسألة الفقهيَّة.

١٢- أُناقش الأدلة وأُحاور الآراء بعضها ببعض، وأذكر الاعتراضات لدى الفقهاء في كل مسألة فقهيَّة والجواب عليها إن وجُد ذلك.

١٣- إذا لم أجد قولًا لأحد المذاهب الفقهيَّة في المسألة بعد البحث والتقصِّي التام بالرجوع للمصادر المعتمدة، أذكر وأوضح عدم وقوفي على ذلك.

١٤- أحاول جاهدًا صياغة الأقوال الفقهيَّة لأصحابها دون إخلالٍ بالمعنى، مع الالتزام بالعزو إلى المراجع التي أُخذت منها.

١٥- بعد ذكر الآراء الفقهيَّة في كلِّ مسألةٍ، أجتهد في إبداء رأيي بحسب ما يظهر لي من قوة الأدلة وما يراعي حفظ معالم الشَّريعة ومقاصدها وما تطمئن له النفس.

١٦- الرجوع في كل مسألةٍ وما تحويه من نصوص وغيرها إلى المصادر الرئيسيَّة والكتب المعتمدة لكلِّ فنٍّ ولكل مذهبٍ.

١٧- ألتزم قواعد ومتطلَّبات البحث العلمي من العزو وإسناد كل جزئية إلى مكانها ومحلها في مصادر الأدلة الشَّرعيَّة، فأعزو فيه الآيات القرآنيَّة الواردة بذكر السورة ورقم الآية.

١٨- وما ورد من أحاديث نبويَّة سيتم تخريجه من المصادر الأصليَّة بإثبات الكتاب والباب والجزء ورقم الحديث، فإنْ كان في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريجه؛ لأنَّه مؤذن بصحته، أو في غيرهما من السُّنن والمسانيد والمعاجم أخرجه مع بيان ماذكره أهل

الاختصاص في درجته.

١٩- أُترجم للأعلام المذكورين والذي يقتضي سياق الكلام وتسلسل المعلومات ترجمة لأصحابها.

٢٠- وما يتعلَّق بالمعاني اللُّغوية والاصطلاحيَّة يتم توثيقها عبر المعاجم وكتب المصطلحات المعتمدة مع الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

٢١- إذا جرىٰ الذِّكر أو الاستشهاد بالقاعدة الفقهيَّة يتم عزوها إلىٰ المراجع المعتمدة فيها.

٢٢- أُحدِّد رمزًا لمعنىٰ جملة: مرجع سابق: (م/ س)؛ وهو علامة أو رمز أضعه في الهامش توضيحًا للقارئ بأنَّ هذا المرجع سبق بيان تفصيله كاملًا في البحث عند تناوله لأوَّل مرة في الصَّفحات السَّابقة.